

التقرير السنوي 2008



World Bank Group
Multilateral Investment
Guarantee Agency

ملخص أنشطة مجموعة البنك الدولي

تضم مجموعة البنك الدولي خمس مؤسسات مترابطة ترابطاً وثيقاً:

البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، الذي يقرض حكومات البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل المتمتعاً بالأهلية الائتمانية



المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، التي تقدم قروضا بدون فوائد، أو اعتمادات، ومنحا لحكومات أشد البلدان فقرا



مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، التي تقدم قروضا، ومساهمات في الأسهم، ومساعدات فنية لتنشيط استثمار القطاع الخاص في البلدان النامية



الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، التي تقدم تأمينا ضد المخاطر السياسية أو ضمانات ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية لتسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في البلدان النامية



المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID)، الذي يقدم تسهيلات دولية للمصالحة والتحكيم في منازعات الاستثمار



تتعاون المؤسسات الخمس التي تؤلف مجموعة البنك الدولي معا تعاوناً وثيقاً لمساندة مشروعات التنمية في كافة أنحاء العالم بهدف القضاء على الفقر وتحقيق العولمة الاقتصادية والمستدامة. وتعتبر هذه المنظمة أكبر ممول للتعليم في العالم، وأكبر ممول خارجي في العالم للحرب ضد فيروس/مرض الإيدز، وقائداً في الحرب ضد الفساد، ومسانداً قويا لتخفيف أعباء الديون، وأكبر ممول دولي لمشروعات صون التنوع البيولوجي، وتوفير إمدادات المياه، ومرافق الصرف الصحي.

التعاون في إطار مجموعة البنك الدولي

في السنة المالية 2008، تعاون البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار بشأن:

- المشروعات المحتملة لضمان التوافق التام بين الاستراتيجيات القطرية والقطاعية
- استراتيجية جديدة للتكامل الإقليمي في أفريقيا
- استراتيجيات المساعدات القطرية ومذكرات الاستراتيجيات المؤقتة عبر جميع المناطق
- الإطار الاستراتيجي المعني بتغير المناخ والتنمية الخاص بمجموعة البنك الدولي، وخطة عمل البنية الأساسية المستدامة الخاصة بمجموعة البنك الدولي

وخلال السنة المالية 2008، ارتبطت مجموعة البنك الدولي بتقديم ما قيمته 38.2 مليار دولار في شكل قروض، ومنح، واستثمارات في الأسهم، وضمادات لأعضائها وللشركات الخاصة في البلدان الأعضاء - بزيادة قدرها 3.9 مليار دولار (11.4 في المائة) على السنة المالية 2007.

وقد ارتبط البنك الدولي، الذي يضم البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، بتقديم مبلغ 24.7 مليار دولار في شكل قروض ومنح للبلدان الأعضاء فيه. فبلغت ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية لأشد بلدان العالم فقرا 11.2 مليار دولار، أي أقل بنسبة 5 في المائة من السنة السابقة. وبلغ مجموع ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير 13.5 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 5 في المائة على السنة السابقة.

وارتبطت مؤسسة التمويل الدولية بتقديم 11.4 مليار دولار وعبأت مبلغاً إضافياً قدره 4.8 مليار دولار لاستثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية، وكانت نسبة تزيد على 40 في المائة منها في بلدان مؤهلة للافتراض من المؤسسة الدولية للتنمية.

وأصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضمانات بلغت قيمتها قرابة 2.1 مليار دولار لمساندة الاستثمارات في البلدان النامية، بزيادة قدرها 730 مليون دولار على سنة 2007. ومن هذا المجموع، وجه مبلغ 689.6 مليون دولار لبلدان مؤهلة للافتراض من المؤسسة الدولية للتنمية.

أبرز أنشطة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في السنة المالية 2008

في السنة المالية 2008، بلغ المجموع الكلي للضمانات المُصدرة للمشروعات في البلدان النامية الأعضاء في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار 2.1 مليار دولار، وهو ما يمثل أكبر مبلغ لإجمالي التغطيات الضمانية الجديدة في تاريخ الوكالة ورابع سنة على التوالي يزيد فيها مبلغ الضمانات المصدرة.

الجدول 1 الضمانات المصدرة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	السنوات المالية 08-09
عدد الضمانات المصدرة	59	55	62	66	45	38	922
عدد المشروعات التي تمت مساندةها	40	41	41	41	29	24	580
المشروعات الجديدة ¹	37	35	33	34	26	23	-
المشروعات التي سبقَت مساندةها ²	3	6	8	7	3	1	-
مبلغ إصدارات الضمانات الجديدة، إجمالي (مليار دولار)	1.4	1.1	1.2	1.3	1.4	2.1	18.8
مبلغ إصدارات الضمانات الجديدة، مجموع (مليار دولار) ³	1.4	1.1	1.2	1.3	1.4	2.1	19.5
إجمالي التغطيات الضمانية (مليار دولار) ⁴	5.1	5.2	5.1	5.4	5.3	6.5	-
صافي التغطيات الضمانية (ناقص إعادة التأمين) (مليار دولار) ⁴	3.2	3.3	3.1	3.3	3.2	3.6	-

¹ المشروعات التي حصلت على مساندة من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار لأول مرة في السنة المالية 2008 (شاملة التوسعات).

² المشروعات التي ساندتها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في السنة المالية 2008 وكذلك في سنوات سابقة.

³ يشمل المبالغ المعبأة من خلال البرنامج التعاوني لضمان الاكتتاب.

⁴ إجمالي التغطيات الضمانية هو الحد الأقصى لإجمالي المسؤولية الضمانية صافي التغطيات الضمانية هو إجمالي التغطيات الضمانية ناقصاً إعادة التأمين.

بلغ دخل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار من العمليات هذه السنة 55 مليون دولار، مقابل 49 مليون دولار في السنة المالية 2007، وكانت الزيادة التي بلغت 6 ملايين دولار راجعة إلى زيادة في صافي الدخل من الأقساط والدخل من الاستثمارات وانخفاض في المصروفات الإدارية للوكالة. وزاد صافي دخل السنة المالية 2008 بمبلغ 3.4 مليون دولار مقارنة بالسنة المالية 2007، وكان ذلك راجعاً بصفة رئيسية إلى ارتفاع الدخل من الضمانات والدخل من الاستثمارات والمكاسب المتحققة من عمليات التقويم. (انظر مناقشات وتحليلات جهاز الإدارة MD&A للاطلاع على التفاصيل).

الشكل 1 الدخل المتحقق من الأقساط والرسوم والاستثمارات*، مليون دولار



العضوية

يبلغ مجموع أعضاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار 172 عضواً. في السنة المالية 2008، رحبت الوكالة بانضمام عضو جديد واحد إليها - نيوزيلندا. واتخذت المكسيك والعراق خطوات هامة نحو اكتساب العضوية بالتصديق على اتفاقية إنشاء الوكالة. ولكي تصبحا عضوين كاملين، يتعين عليهما تقديم المساهمة المبدئية في رأس مال الوكالة.

الجدول 2 أبرز أنشطة العمليات

قدمت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تغطية لمشروعات في المجالات التالية في السنة المالية 2008:

النسبة من الضمانات المصدرة (%)	مبلغ الضمانات المصدرة (مليون دولار)	النسبة من المشروعات التي تمت مساندةها (%)	عدد المشروعات التي تمت مساندةها	
المجال ذو الأولوية¹				
5	99.1	33	8	البلدان المتأثرة بالصراعات
36	757.2	25	6	البنية الأساسية
25	520.7	29	7	استثمارات* الجنوب-الجنوب ²
33	689.6	63	15	البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية ³
المنطقة				
2	36.6	13	3	آسيا والمحيط الهادئ
60	1,254.6	38	9	أوروبا وآسيا الوسطى
8	158.5	4	1	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
21	430.7	8	2	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
10	218.0	38	9	أفريقيا جنوب الصحراء
القطاع				
3	71.2	33	8	الصناعات الزراعية، والصناعات التحويلية، والخدمات
61	1,269.9	42	10	القطاع المالي
36	757.2	25	6	البنية الأساسية
0	0	0	0	البتروول والغاز والتعدين
100	2,098.3	100	24	المجموع

¹ بعض المشروعات تعالج أكثر من مجال من مجالات الأولوية.

² الاستثمارات فيما بين البلدان النامية.

³ أشد بلدان العالم فقرا.

تشمل أبرز الأنشطة الأخرى

لم تدفع مبالغ لقاء مطالبات في السنة المالية 2008

أتمت الوكالة بنجاح تسوية منازعات الاستثمار المتعلقة بمشروعات حاصلة على ضمانات في ثلاثة بلدان

تابعت الوكالة الأوضاع في تسعة بلدان، ربما يؤدي بعضها إلى تقديم مطالبات، وعملت على تسهيل التوصل إلى تسويات ودية

ساندت الوكالة أول استثمارات في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجيبوتي، ورواندا.

ساندت الوكالة ستة مشروعات من خلال برنامج الاستثمارات الصغيرة التابع للوكالة

الشراكات

دخلت الوكالة في اتفاقيات إعادة تأمين اختياري وعبأت قدرات إضافية للمشروعات التي تضمنها الوكالة، مع 12 شريكا تأمينيا من القطاع الخاص، ومؤمن واحد من القطاع العام، ومؤمن واحد متعدد الأطراف

دخلت الوكالة في شراكة لأول مرة مع شركة Hannover لإعادة التأمين، وشركة Swiss لإعادة التأمين، والمؤسسة الإسلامية للتأمين على الاستثمارات وائتمان التصدير (ICIEC) بشأن إعادة التأمين على حافظة الوكالة

دخلت الوكالة في شراكة مع البنك الأوروبي للاستثمار، وحكومة اليابان، والسلطة الفلسطينية لإعادة تحديد الصندوق الاستثماري لضمان الاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة

خطاب من الرئيس إلى مجلس المحافظين



تشهد هذه السنة الذكرى العشرين لإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وقد أنشئت الوكالة للإسهام في تحقيق رسالة مجموعة البنك الدولي وهي التغلب على الفقر عن طريق تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأسواق الناشئة التي لا تحصل على خدمات كافية. ويكمل التأمين ضد المخاطر السياسية الذي تقدمه الوكالة الأدوات الأخرى التي تقدمها سائر مجموعة البنك الدولي. عن طريق تسهيل مشروعات التنمية في البلدان التي لا تجتذب رؤوس الأموال الأجنبية بسهولة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. والدول الخارجة من صراعات. وأشد دول العالم فقرا. وعلى مدى عشرين سنة. ظلت الوكالة شريكا ثابتا ومخلصا لمجموعة البنك.

الصحية. من أجل التعاون في تنفيذ هذا العمل. وحتى التحديات التي يمثلها تغير المناخ العالمي. ونحن نزيد من الفرص المتاحة للعالم العربي - حيث نعزز مجالات التعاون. بما في ذلك التمويل الإسلامي. والمياه. والتعليم. ومجموعة البنك في طريقها لكي تصبح مؤسسة تعلم أكثر فعالية. حيث تكتسب معارف وخبرات قيمة. وتعبئ أفضل المعارف العالمية لمساندة عملية التنمية.

وما برحت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تلعب دورا هاما في التصدي لهذه التحديات. فالمشروعات التي تضمنها الوكالة تلبى الحاجة إلى التعويض عن انخفاض مستويات الاستثمار في أشد بلدان العالم فقرا. مثل جيبوتي وجمهورية أفريقيا الوسطى. وتساند الوكالة التنمية الاقتصادية وإعادة الإعمار في الأسواق ذات المخاطر العالية وفي البلدان المتأثرة بالصراعات. كما قدمت الوكالة خدمات متنوعة وابتكارية في البلدان المتوسطة الدخل المتعاملة معها. مثل تقديم ضمان يغطي هيكل تمويل مشروع يتمشى مع الشريعة الإسلامية. وهي تساعد بلدانا مثل

في سنة 2008. أعدت مجموعة البنك ستة مجالات أولوية استراتيجية لتركيز جهودنا عليها. فنحن نضع تركيزا خاصا على أشد البلدان فقرا. خاصة في أفريقيا. وإتاحة الفرص لهذه البلدان لا تعني موضوعات التنمية الاجتماعية وحسب وإنما تعني تنفيذ برنامج لتحقيق النمو: البنية الأساسية. والطاقة. والتكامل الإقليمي المرتبط بالأسواق العالمية. وإيجاد قطاع خاص عفي. وتركز مجموعة البنك اهتمامها على الدول الهشة والخارجة من صراعات - إذ تحاول مساعدة ليبيا وأفغانستان وهايتي وكوسوفو وبلدان أخرى. ونحن نتصدى للتحديات التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل - فنعد مجموعة من الخدمات المعرفية والمالية لمساعدة هذه البلدان الهامة المتعاملة مع مجموعة البنك. ونعمل معها فيما تزيد من أنشطتها في بلدان أخرى. حتى تتم زيادة وتنويع أصحاب المصلحة في النظام الاقتصادي الدولي. وتزيد مجموعة البنك الدولي من عملنا على توفير السلع العامة العالمية والإقليمية. ابتداء من مكافحة فيروس/مرض الإيدز. وإنفلونزا الطيور. والملاريا. والدرن (السل). وإصلاح أنظمة الرعاية

الصين على التصدي للتحديات البيئية، مع تشجيع الاستثمارات في مشروعات تستغل موارد الطاقة المتجددة، وتساند الاقتصاد في استهلاك الطاقة، وتزيد من كفاءة استخدامها.

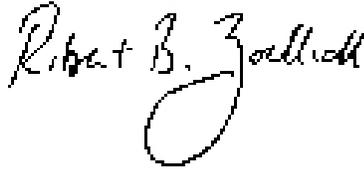
وأثناء سفرياتي على مدى السنة الماضية، شاهدت كيف يمكن أن تلعب المشروعات التي تضمها الوكالة دورا حاسم الأهمية في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فهذه المشروعات تتيح فرصا للمتعاملين معنا عن طريق إدخال المجتمعات المحلية في شراكة مع القطاع الخاص، وعن طريق خلق فرص عمل، وتوفير المياه والكهرباء والخدمات الأساسية الأخرى، ونقل المهارات والخبرات التكنولوجية، واستغلال الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة بيئيا.

وتسترشد جميع هذه الأنشطة بالتزام الوكالة بتحقيق النتائج، فعلى مدى العشرين سنة الماضية، أصدرت الوكالة ضمانات بلغت قيمتها حوالي 20 مليار دولار لاستثمارات متجهة إلى 100 بلد. وقد ساند مبلغ زاد على 6 مليارات دولار من هذه الضمانات أكثر من 210 مشروعات في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، بما في ذلك مبلغ 2.6 مليار دولار لحوالي 100 مشروع في أفريقيا. وساندت الوكالة جهود إعادة الإعمار في 24 بلدا خارجا من صراعات، وسهلت الوكالة ما يقدر بحوالي 80 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام.

كانت سنة 2008 سنة جيدة جداً بالنسبة للوكالة الدولية لضمان الاستثمار، فقد بلغ حجم إصدارات الضمانات الجديدة 2.1 مليار دولار - وهو مقياس للحاجة إلى الضمانات التي تقدمها الوكالة للاستثمارات وللطلب على هذه الضمانات، وأود أن أشكر من جعلوا تحقيق هذه الإنجازات ممكنا.

على مدى العشرين سنة الماضية، أصدرت الوكالة ضمانات بلغت قيمتها حوالي 20 مليار دولار لاستثمارات متجهة إلى 100 بلد. وقد ساند مبلغ زاد على 6 مليارات دولار من هذه الضمانات أكثر من 210 مشروعات في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، بما في ذلك مبلغ 2.6 مليار دولار لحوالي 100 مشروع في أفريقيا.

لهذه التحديات الصعبة، وأنطلع قدما إلى مساندة المساهمين في الوكالة وشركائها فيما نواصل عملنا نحو تحقيق هدفنا الجماعي وهو التغلب على الفقر وتعزيز العولمة الاشتمالية والمستدامة التي تتيح فرصا لجميع البلدان المتعاملة معنا ولشعوبها.



روبرت بي زوليك،
30 يونيو 2008

على وجه التحديد، أود أن أعرب عن تقديري للخدمة المخلصة التي تؤديها للوكالة السيدة بوكيكو أمورا، التي انتهت فترة عملها في نهاية هذه السنة المالية، والتي شغلت منصب الرئيس التنفيذي للوكالة لمدة أربع سنوات - وهي فترة شهدت تحقيق الوكالة نتائج قوية، خاصة في مجال تنويع الحافظة ومد نطاق وصول الوكالة إلى أشد بلدان العالم فقرا. وقد ساعدت قيادتها ورؤيتها الوكالة على مواكبة الطلب المتطور في الأسواق في بيئة سريعة التغير.

ولقد بنينا قوة دفع جيدة هذه السنة، ومع ذلك لا يزال أمامنا الكثير الذي يتعين عمله. فلا يزال من الأهمية بمكان بالنسبة لنا التطلع إلى التحديات المقبلة - الجهود المستمرة للتغلب على الفقر والجوع ووسط الارتفاع الشديد في أسعار الغذاء؛ وزيادة إمكانية الحصول على التعليم، والرعاية الصحية، ومرافق البنية الأساسية الرئيسية؛ وزيادة كفاءة استخدام الطاقة والتصدي لتحدي تغير المناخ؛ ومساعدة الدول التي تواجه شبح الانهيار.

وأنا أعلم أن موظفي الوكالة المخلصين ملتزمون بمساعدة البلدان على التصدي

أبرز أنشطة المجلس

خلال السنة المالية 2008، استعرض مجلس إدارة (مجلس المديرين التنفيذيين) الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ووافق على ضمانات للاستثمارات لسبعة وعشرين مشروعاً. كما أشرف المجلس على واستعرض عملية إعداد موازنة و خطة الوكالة للسنة المالية القادمة، ووافق على اتجاهات عمليات الوكالة للسنوات المالية 2009-2011. وخلال السنة، وافق المجلس أيضاً على دمج برنامج الاستثمارات الصغيرة في عمليات الوكالة العادية.

وخلال هذه السنة المالية، تعاونت الوكالة مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية في صياغة وثائق عدد من استراتيجيات المساعدات القطرية والشراكة التي بحثها المجلس. وإضافة إلى تقديم تقارير مالية ربع سنوية، نظم جهاز إدارة الوكالة جلسة إعلامية فنية للمجلس لمناقشة أدوات الضمان التي تقدمها مجموعة البنك الدولي. وأخيراً، ناقش المجلس تقييم مجموعة التقييم

المستقلة للتقارير السنويين للوكالة عن السنتين 2007 و 2008.

يرشد مجلس المحافظين ومجلس الإدارة، اللذان يمثلان 172 بلداً عضواً في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، برامج وأنشطة الوكالة، ويعين كل بلد محافظاً واحداً ومحافظاً مناوباً. وتناط سلطات الوكالة المؤسسية بمجلس المحافظين، الذي يفوض معظم صلاحياته لمجلس إدارة يضم 24 مديراً. وحقوق التصويت مرجحة حسب الحصة من رأس المال التي يمثلها كل مدير. ويجتمع المديرين بصفة منتظمة في مقر مجموعة البنك الدولي في واشنطن العاصمة، حيث يستعرضون ويبتون في المشروعات الاستثمارية ويشرفون على سياسات الإدارة بشكل عام.

كما يعمل المديرين كأعضاء في واحدة أو أكثر من اللجان الدائمة، التي تساعد المجلس على الاضطلاع بمسؤولياته الإشرافية من خلال الفحص المتعمق للسياسات والإجراءات، وتقدم لجنة

مراجعة الحسابات المشورة للمجلس بشأن الإدارة المالية وقضايا نظام الإدارة العامة الأخرى من أجل تسهيل اتخاذ المجلس للقرارات بشأن قضايا السياسة المالية والرقابة، وتبحث لجنة الموازنة جوانب عمليات ممارسة النشاط، والسياسات الإدارية، والمعايير، وقضايا الموازنة التي يكون لها تأثير هام على فعالية تكاليف عمليات مجموعة البنك. وتقدم اللجنة المعنية بالفعالية الإنمائية المشورة للمجلس بشأن تقييم العمليات والفعالية الإنمائية بهدف متابعة التقدم المحرز نحو تحقيق رسالة الوكالة المتمثلة في تخفيض أعداد الفقراء وتقدم لجنة شؤون الموظفين المشورة للمجلس بشأن المستحقات والقضايا الهامة الأخرى المتعلقة بسياسات الموظفين. إضافة إلى ذلك، يعمل المديرين كأعضاء في اللجنة المعنية بنظام الإدارة العامة والمسائل الإدارية الخاصة بالمديرين التنفيذيين.



مجلس المديرين التنفيذيين للوكالة الدولية لضمان الاستثمار، كما في 30 يونيو 2008

من اليسار إلى اليمين: Gino Alzetta, Svein Aass, Giovanni Majnoni, Herman Wijffels, Alexey Kvasov, James Hagan, (واقفاً) Sid Ahmed Dib, Michael Hofmann, Masato Kanda, Mohamed Kamel Amr, E. Whitney Debevoise, Ambroise Fayolle, Michel Mordasini, Samy Watson, Felix Alberto Camarasa; (جالساً) Dhanendra Kumar, Abdulrahman Almofadhi, Zou Jiayi, Mat Aron Deraman, Caroline Sergeant, Jorge Botero, Mulu Ketsela, Louis Phillippe OngSeng, (غائباً) Jorge Familiar

رسالة من نائب الرئيس التنفيذي



وفي معرض تقديمي للتقرير السنوي لسنة 2007 في السنة الماضية، كنت قد شددت على أننا في سنة 2008 سنكثف تركيزنا على الأسواق التي لا تحصل على خدمات كافية، خاصة في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية وفي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. ويسرني أن أذكر أن هذه الأهداف قد تحققت، بل وتم تجاوزها في بعض الحالات. فعلى سبيل المثال، زادت مساندتنا هذه السنة للاستثمارات في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية من 387 مليون دولار في السنة المالية 2007 إلى 690 مليون دولار. واستحوذت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء على نسبة 38 في المائة من المشروعات الجديدة التي ساندتها الوكالة هذه السنة.

وقد استمر التزامنا بالنفويض الممنوح لنا في بيئة عالمية شديدة التغير، فركزنا على المجالات التي نحدث فيها أعظم أثر: الأسواق الرائدة؛ والبلدان المتأثرة بالصراعات؛ ومشروعات البنية الأساسية المعقدة؛ واستثمارات الجنوب-الجنوب (الاستثمارات فيما بين البلدان النامية). ففي هذه السنة، أصدرنا ضمانات زادت قيمتها على 100 مليون دولار للبلدان المتأثرة بالصراعات. وواصلنا زيادة مساندتنا لمشروعات البنية الأساسية، التي مثلت 36 في المائة من الضمانات المصدرة في سنة 2008.

وقد تحققت هذه النتائج في وقت يسود فيه الاضطراب المالي في البلدان المرتفعة الدخل ووسط ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة عالمياً. وقد أثر الاضطراب في الأسواق المالية الناشئ عن شحة الموارد السائلة ليس وحسب في مدى توفر الائتمان، وإنما أيضاً في قدرة صناعة التأمين ضد المخاطر السياسية على ضمان التغطية. وفي الوقت نفسه، حدثت زيادة عامة في التصورات الخاصة بالمخاطر غير التجارية. وفي مثل هذه الأوقات

ولكننا لا نقيس أثرنا الإنمائي بحجم نشاطنا وحده. إذ لا يقل عن ذلك أهمية بالنسبة لنا الإنجازات المتحققة في المجالات ذات الأولوية والنتائج المتحققة على أرض الواقع. إذ يقدر أن كل دولار نضمنه يسهل ما قيمته 4 دولارات من الاستثمار الأجنبي المتجه إلى البلد المعني. كما أن المنافع الإنمائية بعيدة الأثر؛ فهذه الاستثمارات توفر مرافق البنية الأساسية الرئيسية؛ وتوقف القطاعات المالية على أقدامها من جديد؛ وتتيح للحكومات تخصيص الموارد المالية المحدودة للبرامج الاجتماعية الحاسمة الأهمية.

وأثناء سفرياتي، شأهت مباشرة كيف نحدث فرقاً. فعلى سبيل المثال، يساعد مشروع صغير يستغل التدفق الطبيعي لمياه النهر لتوليد الطاقة الكهرومائية في مدغشقر هذا البلد على تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء بطريقة فعالة التكاليف وصديقة للبيئة. ولا يوفر المشروع وحسب قرابة 10 في المائة من احتياجات البلاد من الكهرباء، وإنما يساند رعاة المشروع أيضاً المدارس في منطقة قريبة من المشروع عن طريق توزيع اللوازم المدرسية عليها.

اشتركت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في المشروع لأول مرة في سنة 2002، حيث قدمت ضمانات لمساهمة المستثمر في أسهم رأس المال ولفرض مقدم لحملة الأسهم. وكان هذا أول مشروع طاقة أجنبي خاص ينفذ في مدغشقر، وكان له أثر إيجابي كبير لدرجة أن نفس المستثمر جاء إلى الوكالة مرة أخرى في سنة 2008 طالباً ضمانات لمشروع كهرباء آخر في مدغشقر. وهذا بالتحديد هو سبب وجود الوكالة - تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر على التوجه إلى البلدان النامية، خاصة إلى أشد البلدان فقراً التي تخسر نظراً لتصورات المخاطر السوقية الخاصة بها.

كانت السنة المالية الماضية سنة متميزة بالنسبة للوكالة الدولية لضمان الاستثمار من حيث حجم الضمانات المصدرة ونمو حافظة العمليات القائمة. فقد زادت الضمانات التي قدمتها الوكالة من 1.4 مليار دولار في سنة 2007 إلى 2.1 مليار دولار في سنة 2008، مما يدل بوضوح على أهمية الوكالة كمؤسسة لديها أداة متميزة خاصة. وكانت هذه هي السنة الرابعة على التوالي التي تنمو فيها عمليات الوكالة، مما أدى إلى بلوغ حافظة العمليات القائمة أكثر من 6.5 مليار دولار. كما ظل مركزنا المالي قوياً حيث حققنا دخلاً قوياً من العمليات والاستثمارات.

أكثر من غيرها. يمكن للوكالة تحقيق قيمة مضافة عن طريق تحسين صورة المخاطر الخاصة بمشروع ما، وتخفيض تكاليف الاقتراض، والمساعدة على تنفيذ المشروعات الجيدة.

استمرت بقوة قدرة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر المربح والمفيد إنمائياً وذلك في مواجهة الاضطراب المالي الذي حدث على مدى السنة الماضية، وكانت إصدارات الضمانات الجديدة التي بلغت 2.1 مليار دولار في السنة المالية 2008 أكبر مبلغ إجمالي التغطيات الضمانية الجديدة في تاريخ الوكالة.

خلال السنة الماضية، واصلنا العمل بجد لكي نكون مستجيبين للبيئة المتغيرة وللمطالب المتعاملين معنا، واتخذنا خطوات لتقديم خدمات أكثر تنوعاً وابتكاراً للمتعاملين معنا، وللمرة الأولى، أصدرت الوكالة ضماناً لمشروع يتمشى مع أحكام الشريعة الإسلامية استجابة للطلب

المتزايد على أدوات تساند المعاملات التي تبيحها الشريعة الإسلامية، وتساعدنا هذه الأنواع من الابتكارات على تحقيق التفويض الممنوح لنا عن طريق مساندة المشروعات الحاسمة الأهمية والمفيدة إنمائياً في البلدان التي ينظر إليها المستثمرون عادة على أنها تشكل قدراً أكبر من اللازم من المخاطر.

ولقد عملنا بجد على الصعيد الداخلي على تحسين الطريقة التي نمارس بها نشاطنا، فنحن مركزون على تدعيم دور الوكالة كهيئة تنمية متعددة الأطراف تطبق نموذج عمل يتمحور حول الانفتاح والشفافية، وقد بدأنا بداية جيدة هذه السنة بتنفيذ سياستين تتعلقان بمعاييرنا بشأن الاستدامة الاجتماعية والبيئية، والإفصاح عن المعلومات.

كما واصلنا جهودنا لتحسين كفاءة وأهمية عمليات الوكالة، ففي هذه السنة، نفذت الوكالة إطاراً جديداً لإدارة مخاطر الحافظة، يقدم نهجاً شاملاً لقياس وإدارة

المخاطر في حافظة ضمانات الوكالة.

وتعتبر نتائج السنة المالية 2008 شاهداً على العمل الجاد والإخلاص والحرفية التي يتميز بها موظفو الوكالة، وأنا أشكرهم على مساندتهم والتزامهم، كما أود أن أعرب عن شكري لمجلس إدارتنا وجميع شركائنا لمساندتهم المستمرة للوكالة.

لقد انتهت فترة عملي في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وفيما أستعد للرحيل، أشعر بالثقة في أن الوكالة في وضع جيد يتيح لها مواصلة إحداث أثر إنمائي قوي، ولقد كان لي عظيم الشرف أن أعمل في مؤسسة تركز نفسها لتشجيع النمو الاقتصادي وتحسين حياة الفقراء، وأتمنى للوكالة دوام النجاح في تحقيق رسالتها.



يوكيكو أمورا،
30 يونيو 2008

كبار مسؤولي ومديري الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

YUKIKO OMURA

نائب الرئيس التنفيذي



JAMES P. BOND

رئيس خبراء العمليات



EDITH QUINTRELL

مدير إدارة العمليات



PETER D. CLEARY

المدير والمستشار القانوني العام لإدارة الشؤون القانونية والمطالبات



FRANK J. LYSY

رئيس الخبراء الاقتصاديين ومدير إدارة الاقتصاديات والسياسة



KEVIN LU

القائم بأعمال رئيس الخبراء الماليين ومدير إدارة التمويل وإدارة المخاطر



MOINA VARKIE

مدير إدارة التواصل الخارجي والشركاء



MARCUS WILLIAMS

مستشار لشؤون الاستراتيجية والعمليات



KRISTALINA GEORGIEVA

نائب الرئيس والسكرتير المؤسسي



الأثر الإنمائي: الوكالة الدولية لضمان الاستثمار والتحديات العالمية



تتمثل رؤية مجموعة البنك الدولي في الإسهام في تحقيق العولمة الإشرافية والمستدامة - في التغلب على الفقر وتحسين النمو مع العناية بالبيئة. وخلق مستقبلٍ مفعم بالأمل وواخر بالفرص أمام الأفراد.

الرئيس روبرت زوليك

بعد مرور مائة يوم من توليه رئاسة مجموعة البنك الدولي. وضع روبرت زوليك برنامج عمل للتصدي لعدد من التحديات الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية. ويتمثل جوهر البرنامج في الاعتقاد بأن العولمة تتيح فرصا يتهددها الاستبعاد والفقر الطاحن والأضرار البيئية. ويتحمل المجتمع العالمي مسؤولية عن ضمان ألا تؤدي العولمة إلى تخلف أشد الناس فقرا في العالم وذلك بدافع من الاحترام لقيمة إخواننا في البشرية. وكذلك بدافع من ضرورة ضمان وجود مجتمعات مستقرة. وتخفيض وقع ومعدل انتشار الأمراض. وضمان الرقابة المسؤولة على مواردنا المشتركة.

المخاطر السياسية الذي تقدمه الوكالة الاستثمار الأجنبي المباشر المسؤول والمستدام. الذي يشجع النمو. ويخلق فرص العمل. ويحسن حياة الناس في البلدان النامية.

وفقا لتقرير تمويل التنمية العالمية 2008. ارتفعت بشدة تدفقات رؤوس الأموال الخاصة القادمة إلى البلدان النامية إلى رقم قياسي لم يسبق له مثيل هو 1 تريليون دولار في سنة 2007. وهي خامس سنة على التوالي تتحقق فيها زيادات قوية. غير أنه من الأهمية بمكان أن نتذكر أن معظم تدفقات رؤوس الأموال الخاصة تذهب إلى قلة من أكبر الاقتصادات حجما. وتخصص الوكالة في تسهيل الاستثمارات في الأسواق التي لا تحصل على خدمات كافية. مما يشجع المستثمرين والمقرضين على الدخول في بلدان لم يكونوا عادة ليغامروا بالاستثمار فيها.

ومنذ إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. أصدرت ضمانات قيمتها 5.9 مليار دولار لمساندة استثمارات في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. واليوم. يبلغ إجمالي التغطيات الضمانية التي تقدمها الوكالة في هذه البلدان 2.3 مليار دولار - بنسبة 36 في المائة من حافطة الضمانات القائمة. وفي السنة المالية 2008 وحدها. كانت نسبة 63 في المائة من جميع المشروعات

ولمجموعة البنك الدولي دور يجب أن تضطلع به. خاصة حين يتعلق الأمر بأشد البلدان فقرا. والدول الهشة والمتأثرة بالصراعات. والبلدان المتوسطة الدخل. والسلع العامة العالمية. والعالم العربي. كما يمكن لمجموعة البنك تحسين استغلال معارفنا وخبراتنا الواسعة لمساندة عملها الإنمائي في جميع المجالات.

وباعتبار الوكالة الدولية لضمان الاستثمار المؤسسة المسؤولة عن التأمين على استثمارات القطاع الخاص ضمن مجموعة البنك الدولي. فإنها تقدم مجموعة فريدة من الأدوات والحلول لمساندة هدف تحقيق العولمة الاشتمالية والمستدامة. والمجالات الاستراتيجية الستة المحددة أعلاه تتمشى مع أولويات عمليات الوكالة المتمثلة في مساندة الاستثمارات في أشد بلدان العالم فقرا. والبلدان المتأثرة بالصراعات. ومشروعات البنية الأساسية المعقدة. ومشروعات الجنوب-الجنوب (الاستثمارات فيما بين البلدان النامية).

أشد البلدان فقرا

يلعب البنك الدولي. والوكالة الدولية لضمان الاستثمار. ومؤسسة التمويل الدولية أدوارا متكاملة في تسهيل النمو وجذب رؤوس الأموال الخاصة إلى أشد بلدان العالم فقرا. ويشجع التأمين ضد



التي ساندها الوكالة في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية.

من بين الاستثمارات التي تمت مساندها هذه السنة مشروع اتصالات سلكية ولاسلكية في جمهورية أفريقيا الوسطى. حيث يعيش حوالي ثلثي السكان تحت خط الفقر. وقدمت الوكالة تغطية قيمتها 38 مليون دولار لشبكة اتصالات سلكية ولاسلكية من أحدث طراز تعمل بالتكنولوجيا الرقمية للنظام العالمي لاتصالات المحمول GSM. كما سينشئ المشروع خدمات الإنترنت. التي لها أهمية خاصة لدمج بلد لا يطل على أي بحار مثل جمهورية أفريقيا الوسطى في الاقتصادين الإقليمي والعالمي. ويفترض أن يستفيد المشتركون من خدمة يمكن التعويل عليها بدرجة أكبر ومن انخفاض التكاليف. ومن المتوقع أيضا أن يساند المشروع نمو صناعات أخرى. مما يحفز خلق فرص العمل وتحقيق مزيد من التنمية الاقتصادية.

بشكل عام، قدمت ضمانات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تغطية لأكثر من 210 مشروعات في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية في مختلف أنحاء العالم، ففي فييتنام، على سبيل المثال، تساند الوكالة مشروع كهرياء Phu My الثالث، الذي يتضمن قدرا كبيرا من التمويل وعددا كبيرا من الفاعلين، ابتداء من المستثمرين وحتى المقرضين ومن السماسرة وحتى الهيئات الحكومية. المشروع – الذي يشكل جزءا من مجمع كهرياء Phu My الذي سانده مجموعة البنك الدولي – يقدم بالفعل نسبة 10-8 في المائة من إنتاج البلاد من الكهرياء، وهو أمر له أهمية خاصة نظرا لعجز الموارد الكهرومائية والكهريائية الأخرى عن مواكبة احتياجات البلاد المتزايدة من الطاقة.

تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر على التوجه إلى أفريقيا – التي لا تزال ينظر إليها باعتبارها مكانا عالي المخاطر وعالي التكلفة لممارسة أنشطة الأعمال –



يشكل أولوية استراتيجية أخرى للوكالة. بالنسبة للمستثمرين، هناك حاجة شديدة إلى تخفيض المخاطر السياسية، الحقيقية والمتصورة، وتتمتع الوكالة بخبرة واسعة في المنطقة، وقد أصدرت ضمانات قيمتها 2.5 مليار دولار لحوالي 100 مشروع تساند استثمارات في جميع القطاعات في مختلف أنحاء القارة.

وما برحت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار نشطة بشكل خاص في قطاع البنية الأساسية في أفريقيا، حيث قدمت ضمانات زادت قيمتها على 1 مليار دولار لمساندة استثمارات في قطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية، والكهرياء، والطرق، والموانئ، ومرافق البنية الأساسية الأخرى. فعلى مدى السنوات القليلة الماضية، على سبيل المثال، عملت الوكالة مع مستثمرين لتوفير مصدر مستقر للكهرباء لأبناء أوغندا المحرومين منها. فقد انضمت الوكالة إلى نظيراتها من مؤسسات مجموعة البنك الدولي في عام 2007 لمساندة مشروع Bujagali لتوليد 250 ميغاواط من الطاقة الكهرومائية، الذي من المتوقع أن يساعد على تخفيض حالات انقطاع التيار الكهريائي وتكاليف الكهرياء، وقد اعتبر الضمان الذي قدمته الوكالة بمبلغ 115 مليون دولار أساسيا في ضمان الحصول على جزء من الاستثمار اللازم.

أضافت مساندة الوكالة لهذا المشروع إلى استثمارات سبق ضمانها في شبكة توزيع الكهرياء في البلاد. ففي سنة 2005 وسنة 2007، قدمت الوكالة تغطية قيمتها 80 مليون دولار لمشروع Umeme لتوزيع الكهرياء، الذي سيمد خطوطا هوائية طولها 13,000 كيلومتر في كافة أنحاء البلاد، ويوفر حوالي 60,000 توصيلة جديدة، ويخفف الفوائد في غضون السنوات الخمس الأولى. وستزيد إمكانية حصول المنازل والمدارس والمستوصفات الصحية والمستشفيات وشبكات المياه على الكهرياء. وهذا هو نوع النهج الشامل إزاء التنمية الذي تسعى الوكالة إلى تطبيقه.

وفي هذه السنة المالية، استحوذت أفريقيا على نسبة 38 في المائة من المشروعات الجديدة التي ساندها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

الهشاشة والصراع

لمجموعة البنك الدولي تاريخ طويل، يعود إلى بدء إنشائها، في المساعدة على إعادة بناء الدول الخارجة من صراعات، واليوم، اتسع نطاق التحدي ليشمل تقديم معونات للمساعدة على تجنب انهيار الدول.

ويمكن أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر دور قوي وإيجابي في إعادة بناء البلدان الخارجة من صراعات والبلدان الهشة، حيث يجلب رؤوس الأموال الخاصة وفرص العمل والتكنولوجيا والمهارات الجديدة التي تلمس الحاجة إليها، ويمثل خلق فرص العمل "ثمرة سلام" هامة – حيث يقدم بديلا للصراع الذي يستفيد منه فعلا المشتركون فيه.

ويمكن للوكالة الدولية لضمان الاستثمار أن تلعب دورا حاسم الأهمية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر على العودة إلى بلد ما بعد فترة من الصراع، ومنذ إنشاء الوكالة، ساندت 159 مشروعا بضمانات بلغ مجموعها 2.9 مليار دولار في 24 بلدا متأثرا بالصراعات، وكانت المنافع الإنمائية المتحققة بعيدة الأثر: توفير مرافق البنية الأساسية الرئيسية، وعودة القطاعات المالية إلى الوقوف على أقدامها، وإتاحة الفرصة للحكومات لتخصيص الموارد المالية المحدودة للبرامج الاجتماعية الحاسمة الأهمية، واستعادة ثقة القطاع الخاص.

ففي أفغانستان، على سبيل المثال، تلعب ضمانات الوكالة دورا هاما في تشجيع القطاع الخاص على العودة إلى البلاد بعد صراع استمر عشرات السنين. وتعمل الوكالة مع المستثمرين لمساعدتهم على التغلب على شعورهم بالقلق بشأن المخاطر السياسية.

منذ إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، أصدرت ضمانات قيمتها 5.9 مليار دولار لمساندة استثمارات في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. واليوم، يبلغ إجمالي التغطيات الضمانية للوكالة في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية 2.3 مليار دولار – بنسبة 36 في المائة من حافظة الضمانات القائمة.



البوسنة والهرسك، فقد لعبت الوكالة دورا قويا بشكل خاص في مساعدة النظام المالي الناشئ في البلاد على الوقوف على قدميه، بعد أن عانى من وضع حرج بسبب الصراع الذي استمر سنوات عديدة. ومنذ عام 2001، ساندت الوكالة ثلاثة من أكبر أربعة بنوك في البلاد بضمانات زادت قيمتها على 329 مليون دولار لعشرات من الاستثمارات المصرفية والتأجيرية.

وقد ساعدت البنوك التي ساندها الوكالة على زيادة ثقة العملاء في الجهاز المصرفي، وإدخال أدوات جديدة مثل التأجير، وتوفير التدريب، وتطبيق طرق جديدة لممارسة أنشطة الأعمال. وبالنسبة للمستثمرين المحليين كبار ومتوسطي الحجم - الذين يقدمون السلع والخدمات الرئيسية، وكذلك فرص العمل - أتاح توفر خيارات التمويل الطويل الأجل رأس المال اللازم لمؤسسات الأعمال للانطلاق. وتستفيد أيضا من هذا مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، التي كثيرا ما تفتقر إلى الأموال أو السجل الائتماني الضروري لشراء المعدات اللازمة لإضافة طاقة إنتاجية. وكثيرا ما تمثل البنوك الأجنبية الخيار الوحيد المتاح للشركات الصغيرة الساعية إلى تأجير شاحنات وجرارات ومعدات ثقيلة أخرى.

البلدان المتوسطة الدخل

تقف البلدان المتوسطة الدخل عند مفترق طرق، فهي قادرة على الحصول على تمويل جذاب واستثمارات، وتطلب من مؤسسات التنمية مزيدا من المساعدات الفنية أكثر مما تطلب خدمات إقراضية. وفي الوقت نفسه، لا تزال هذه الدول تواجه تحديات إنمائية رئيسية، خاصة عندما يتعلق الأمر بتقديم الخدمات الاجتماعية ومرافق البنية الأساسية البالغة الأهمية. وبينما تستحوذ البلدان المتوسطة الدخل على الأغلبية العظمى من تدفقات الاستثمار الأجنبي الموجود في بلدان الجنوب إلى البلدان النامية، فلا تزال هناك إمكانية حدوث تذبذب في هذه التدفقات.

لا تزال البلدان المتوسطة الدخل تواجه تحديات إنمائية رئيسية.

خاصة عندما يتعلق الأمر بتقديم الخدمات الاجتماعية ومرافق البنية الأساسية البالغة الأهمية.

في السنة المالية 2008، أصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، بالاشتراك مع برنامج ضمان الاستثمار الخاص بأفغانستان، ضمانات قيمتها 1.7 مليون دولار لمشروع ابتكار يلبى الحاجة لتوفير مواد بناء متينة للمساعدة في عمليات إعادة إعمار البلاد. ويتألف المشروع من نظام محمول يزود نفسه ذاتيا بالكهرباء لتصنيع كتل ترابية مضغوطة تسمى الطوب الأرضي. ومن المتوقع أن يوفر المشروع للبنائين في أفغانستان مواد بناء أقل تكلفة وأعلى جودة وأكثر كفاءة في استخدام الطاقة. وإذا نجحت التجربة، فسيتم مد نطاق العمليات إلى البلدان المجاورة.

ومنذ سنة 2006، أصدرت الوكالة ضمانات زادت قيمتها على 75 مليون دولار لمساندة استثمارات في الصناعات الزراعية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والعمليات المصرفية، والخدمات في أفغانستان. ويبلغ متوسط معظم الضمانات حوالي 1 مليون دولار أو أقل. باستثناء استثمار بالغ الأهمية في مشروع للاتصالات السلكية واللاسلكية ساندها الوكالة في السنة المالية الماضية، ومثل هذا المشروع الذي ضمنته الوكالة وتبلغ تكلفته 85 مليون دولار حوالي ثلث مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفغانستان منذ مارس 2006-2007 (السنة التقويمية الأفغانية).

وفي السنة المالية 2008 أيضا، قدمت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضمانات قيمتها 25 مليون دولار لإنشاء توكيل في إقليم كاتانغا في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتوزيع وصيانة معدات حفر ونقل الأنربة وتوليد الكهرباء. وسيقدم المشروع مباشرة معدات ملائمة لإنشاء وإعادة تأهيل وصلات الطرق والسكك الحديدية، ومنشآت قطاع الكهرباء، التي تعاني من سوء الأحوال بعد صراع وعدم استقرار استمر عشرات السنين. وسيساعد تقديم مولدات كهرباء صغيرة النطاق على توفير الكهرباء للشركات والأفراد الذين يفتقرون حاليا إلى إمكانية الحصول على الكهرباء أو الذين يعانون من تكرار انقطاع التيار الكهربائي.

يغطي عمل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في البلدان المتأثرة بالصراعات كافة أنحاء العالم، ولكن ربما لم يكن هناك إحساس بوجوده أكثر مما هو في

لضغوط سياسية أو تعاني من الافتقار إلى الخبرة في إدارة العقود والمعرفة العملية وبناء وتشغيل مشروعات مرافق هائلة الحجم - وهو وضع يمكن أن يخلق شكوكا وسوء تفاهم. وعندئذ يستعان بمهارات الوكالة في تسوية المنازعات لمساعدة الأطراف على التوصل إلى تسوية عندما تواجه الاستثمارات المضمونة هذه الأنواع من العقبات الكأداء.

كانت هذه هي الحال في سنة 2005. عندما نشأ نزاع بين شركة مياه يساندها ضمان من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار وبين هيئة بلدية في الصين. وادعى كل طرف أن الطرف الآخر ارتكب مخالفات لعقد المشروع المشترك. ونتيجة لذلك تأخر تشييد محطة لمعالجة المياه من شأنها توفير مياه الشرب لحوالي نصف مليون شخص.

عملت الوكالة مع الأطراف المعنية لإيجاد تسوية إيجابية للنزاع. وتم التوصل

إلى تسوية. من خلال التعاون وحسن النية اللذين أبادهما المستثمر الأجنبي. والحكومة الصينية، والهيئات الإقليمية. ونتيجة لذلك، بدأ في الأونة الأخيرة تشغيل محطة معالجة المياه وهي الآن توفر مياه الشرب لحوالي 450,000 شخص في مقاطعة Deping في إقليم Zhejiang.

ثمة مجال رئيسي آخر من مجالات اشتراك الوكالة الدولية لضمان الاستثمار هو مساندة استثمارات الجنوب-الجنوب (الاستثمارات فيما بين البلدان النامية). فقد أخذت الأسواق الناشئة، خاصة في البلدان المتوسطة الدخل، تصبح مصدرا هاما للاستثمار الأجنبي المباشر لسائر مناطق العالم. والآن يمثل استثمار الجنوب-الجنوب حوالي ثلث جميع الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى البلدان النامية. كما زاد الطلب على التأمين ضد المخاطر السياسية لحماية هذه الاستثمارات العابرة للحدود. والآن تستحوذ مساندة الوكالة للاستثمار الأجنبي المباشر الموجود في بلدان الجنوب على مبلغ 1.24 مليار دولار - 19 في المائة، من حافظة الضمانات القائمة.

وما برحت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار نشطة بشكل خاص في مساندة مستثمري جنوب أفريقيا المتوجهين إلى الخارج. فممنذ إنشاء الوكالة، أصدرت ضمانات قيمتها 578 مليون دولار لمساندة 13 مشروعا تشترك فيها شركات جنوب أفريقية. وقد اشترك مستثمرون من جنوب أفريقيا في نسبة 20 في المائة من جميع الاستثمارات التي ساندتها الوكالة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

وتمثل ضمانات الوكالة أداة هامة متاحة لمستثمري جنوب أفريقيا الساعين إلى تنفيذ استثمارات مستدامة في كافة أنحاء المنطقة. ونظرا لأن معظم الأسواق أصبحت مشبعة داخليا، فإن هؤلاء المستثمرين يبحثون عن فرص ممارسة أنشطة الأعمال خارج البلاد، خاصة في مجالات التمويل. وتجارة التجزئة، والتعدين، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والأدوية، والصناعات الزراعية. ويسهم مستثمرو جنوب أفريقيا في تحقيق منافع إنمائية هامة. مثل خلق فرص العمل ونقل التكنولوجيا - بينما يشجعون التنمية الاقتصادية داخل المنطقة بشكل عام.

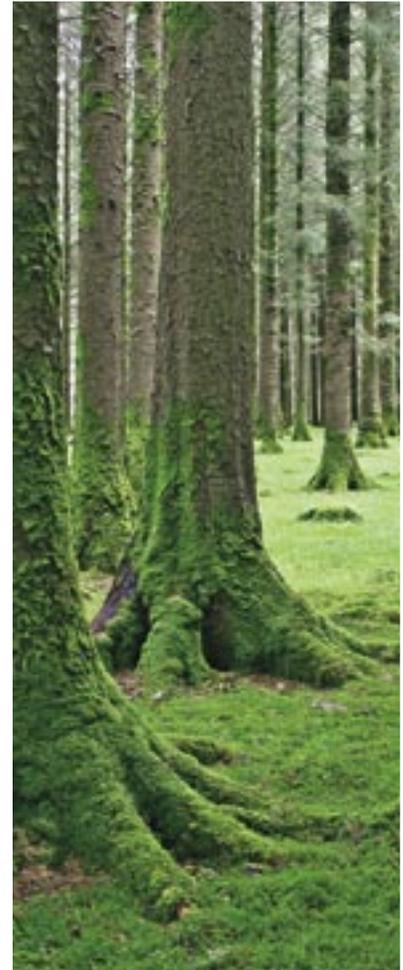
السلع العامة العالمية

السلع العامة العالمية هي السلع المتعارف عالميا على أن الأسواق لا تنتج منها ما يكفي - مثل اللقاحات ضد الأمراض المعدية أو التخفيضات في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. التي تعتبر السبب الرئيسي في ظاهرة الاحترار العالمي. وتتطلب حماية وزيادة السلع العامة العالمية عملا متعدد الأطراف وشراكات عالمية تشترك فيها الحكومات، ومنظمات مثل مجموعة البنك الدولي، وشركات مسؤولة اجتماعيا وبيئيا.

ويكمن إسهام الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في التصدي لهذا التحدي العالمي بشكل رئيسي في قدرتها على خلق أدوات ضمان جديدة ومساندة المشروعات التي تخلق أثرا إيجابيا في مجال تغير المناخ. وتعمل الوكالة على مساعدة البلدان النامية في التحرك على مسار أقل تسببا في انبعاثات الكربون عن طريق تشجيع الاستثمارات في المشروعات التي تستغل موارد الطاقة المتجددة. وتساند الاقتصاد في استهلاك الطاقة، وتزيد من كفاءة استخدامها.

وفي هذه السنة، على سبيل المثال، قدمت الوكالة تغطية تأمينية قيمتها 88 مليون دولار لمشروع في كينيا يتضمن تصميم وتشبيد وإدارة وتشغيل محطة حمل أساسي لتوليد الكهرباء من الطاقة الحرارية الأرضية. ويستهدف المشروع تخفيف النقص الشديد في الكهرباء الذي أعاق النمو الاقتصادي في كينيا. حيث لا يتاح إلا لحوالي 15 في المائة فقط من السكان إمكانية الحصول على الكهرباء. وسيؤدي استخدام المصادر المحلية للوقود المولد من الطاقة الحرارية الأرضية إلى تخفيض تعرض كينيا لتقلبات أسعار الوقود الأحفوري وتجنب انبعاثات غازات الدفيئة المقترنة عادة باستخدام الوقود الأحفوري.

في السلفادور، قدمت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضمانا قيمته 2 مليون دولار لاستثمار في مشروع يتضمن اقتناص وإحراق الغاز المتولد من النفايات البلدية في مقلب نفايات خارج مدينة سان سلفادور. وقد خفض المشروع بالفعل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في البلاد بنسبة 3 في المائة تقريبا، وستستخدم المرحلة الثانية من المشروع غاز الميثان المنبعث من مقلب النفايات لتوليد





المفرط على عائدات البترول، مع خلق فرص عمل ومساندة القطاع الخاص بينما تنفذ استثمارات داخل وخارج المنطقة.

ومنذ عام 1988، أصدرت الوكالة ضمانات بلغت قيمتها حوالي 1 مليار دولار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، غطت نطاق متنوعا من القطاعات، وتبلغ قيمة التغطيات الضمانية الحالية 682 مليون دولار. إضافة إلى ذلك، أصدرت الوكالة ضمانات بلغت قيمتها حوالي 881 مليون دولار لشركات وبنوك مقرها في منطقة الشرق الأوسط وشمال

يمكن أيضا للوكالة الدولية لضمان الاستثمار مساعدة البلدان في العالم العربي على التغلب على اعتمادها المفرط على عائدات البترول، مع خلق فرص عمل ومساندة القطاع الخاص بينما تنفذ استثمارات داخل المنطقة وخارجها.

إضافة إلى تحسين نوعية الهواء، وتخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، والحفاظ على المساحات المحدودة لمقالب النفايات، سيؤدي المشروع أيضا إلى توليد الكهرباء. ومع أن الكمية صغيرة، فإنها تمثل تكملة هامة للطاقة المولدة من الوقود الأحفوري. ويمكن أن يكون المشروع بمثابة نموذج للكيفية التي يمكن بها لمدن أخرى في الصين وفي كافة أنحاء العالم تخفيض مساهم رئيسي في تغير المناخ - عن طريق الاستفادة من القمامة.

وتعمل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار مع شركة Golden State بشأن حافطة من المشروعات في بكين، بما فيها مشروع لتدوير النفايات في بكين، والمشروعان اللذان تساندتهما الوكالة سيعالجان معا نسبة 40 في المائة من النفايات الصلبة في المدينة، وقد قدم اشترك الوكالة في المشروعين طمأنينة إضافية للممولين الدوليين الذين يساندون المشروع، مما ساعد على زيادة الثقة وتعبئة التمويل.

العالم العربي

يتمتع العالم العربي بموارد طاقة وفيرة وكذلك بإمكانية الاندماج في الاقتصاد العالمي خارج نطاق قطاع البترول. ولكن بلدان هذا الجزء من العالم تواجه تحديات تتعلق بنسبة المياه، والبطالة، والافتقار إلى التنوع الاقتصادي، وضعف المساءلة العامة، والصرع.

ويمكن لمجموعة البنك مساندة تقدم المنطقة عن طريق تشجيع النمو العريض القاعدة، وزيادة الفرص التجارية، وتحسين قدرة الأنظمة التعليمية على الاستجابة لسوق العمل، وخلق بيئة أكثر ترحيبا بروح إنشاء المشروعات والابتكار، وضمن هذا الإطار، تتمثل الميزة الخاصة بالوكالة الدولية لضمان الاستثمار في تسهيل الاستثمار الذي يمكن أن يساعد بلدان المنطقة على التغلب على اعتمادها

الكهرباء. وقد استخدم رعاة المشروع اعتمادات تخفيض الكربون لتعبئة الأموال اللازمة. ومكنتهم مساندة الوكالة من الحصول على شروط تمويلية أفضل عن طريق تخفيض جميع المخاطر غير التجارية وبعض المخاطر المتعلقة ببروتوكول كيوتو.

البلدان المتوسطة الدخل هي موطن 40 في المائة من الانبعاثات العالمية من ثاني أكسيد الكربون الناتج عن حرق الوقود الأحفوري. وهذه البلدان، إلى جانب البلدان المتقدمة، التي تنتج معظم الانبعاثات، تشكل جزءا هاما من النهج العالمي إزاء تغير المناخ ففي الصين، حيث تمتلك الوكالة الدولية لضمان الاستثمار حافطة ضمانات نشطة، يتم منح الأولوية العليا لحماية البيئة. ولدى الصين حافز إضافي لتحقيق معايير بيئية معينة مطلوبة منها بصفتها مضيضة دورة الألعاب الأولمبية لسنة 2008. ومن بين الأهداف الرئيسية إحداث تخفيضات في استهلاك الطاقة وفي إطلاق الملوثات الرئيسية، وزيادة نسبة الطاقة المستمدة من المصادر المتجددة.

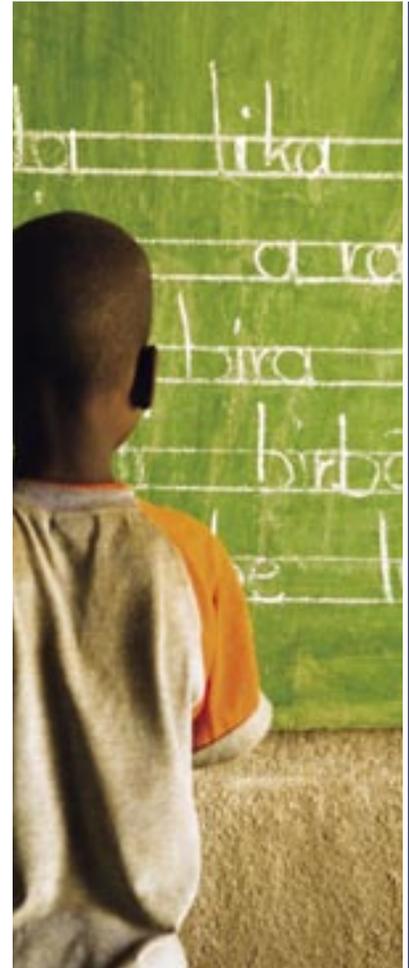
ومع التنمية الاقتصادية والحضرية السريعة في الصين، أصبحت معالجة النفايات الصلبة في المدن الكبيرة مشكلة متزايدة الأهمية. ويمثل إنشاء مرافق سليمة بيئيا لمعالجة النفايات الصلبة أولوية عالية لبكين، التي تأمل في تحويل 40 في المائة من نفاياتها إلى طاقة بحلول عام 2010 وهي تخطط لبناء أربع محطات لتحويل النفايات إلى طاقة للمساعدة على تحقيق هذا الهدف. وتساند الوكالة الدولية لضمان الاستثمار إنشاء أولى هذه المحطات الأربع.

ففي السنة المالية 2007، أصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضمانات قيمتها 25 مليون دولار لشركة Golden State لإدارة النفايات في أول مساندة لها لمشروع لتحويل النفايات إلى طاقة في بكين. ويتألف المشروع، الذي تمتلك الدولة نسبة 11 في المائة منه، من محطة لمعالجة النفايات الصلبة وتوليد الكهرباء ستخدم 3 ملايين شخص من سكان المدينة، وستمتلك المحطة طاقة لمعالجة 15 في المائة من النفايات الصلبة في المدينة يوميا. ويقدر مجموع الاستثمار بحوالي 106.5 مليون دولار، ومن المتوقع أن يصبح المشروع أكبر محطة لحرق النفايات الصلبة وتوليد الكهرباء في الصين عندما يتم تشغيله في يوليو 2008.

أفريقيا وتستثمر في البلدان النامية خارج المنطقة.

تقدم غالبية ضمانات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في المنطقة - 53 في المائة - لمساندة الاستثمارات في البنية الأساسية. ففي الأردن، تساند الوكالة أول مشروع في البلاد يقام بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية، وكذلك أول شراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل وإدارة مشروع بنية أساسية تابع للقطاع العام ويتألف المشروع من تصميم وبناء وتشغيل وصيانة وتمويل محطة جديدة لمعالجة مياه الصرف الصحي في مدينة السمرا. وقد أمنت الوكالة على الاستثمار وعلى ضمان حسن التنفيذ.

في الآونة الأخيرة، أصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضماناتنا لتغطية استثماراتها في قطاع الخدمات في الجزائر.



خدمات التليفون التي يمكن التعويل عليها في البلاد. كما ساندت الوكالة استثمارا من شركة أوراسكوم في مرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية في باكستان. وتولى الوكالة أيضا إدارة الصندوق الاستثماري للتأمين ضد المخاطر السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي يقدم ضمانات للاستثمارات في الأراضي الفلسطينية.

المعرفة والتعلم

من أعظم ثروات مجموعة البنك الدولي 'مستودع الفكر' التراكمي من المعارف والخبرات. ويعتبر استغلال وتطبيق هذه المعارف بطرق أفضل، لتحقيق نواتج إنمائية أفضل، واحدة من أهم أدوات مجموعة البنك - ومن أهم التحديات التي تواجهها.

وتوفر الوكالة الدولية لضمان الاستثمار قيادة فكرية داخل مجموعة البنك الدولي وفي الأوساط الأشمل لمجمعتي التأمين والاستثمار بشأن الضمانات، والمخاطر السياسية، والاستثمار الأجنبي المباشر.

وتمارس الوكالة هذه القيادة بطرق عديدة من بينها من خلال خدماتها الإعلامية على شبكة الإنترنت - PRI-Center و FDI. net. وتقدم هذه الخدمات البحوث، وتشجع التعلم، وتتناسم المعارف والخبرات بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر والتأمين ضد المخاطر السياسية، لمساندة برنامج عمل المعرفة والتعلم الشامل الخاص بمجموعة البنك الدولي. كما أنها تمثل طريقة تبني بها الوكالة شراكات داخل مجتمعي التأمين ضد المخاطر السياسية والاستثمار الأجنبي المباشر.

يقدم مركز التأمين ضد المخاطر السياسية (www.pri-center.com) معلومات عن سوق التأمين، تتضمن تحليلات للمخاطر السياسية وتصنيفات لمائة وستين بلدا، وبحثا، وأدوات، وأدلة، وأخبارا، وأحداثا. وقد أطلق هذا المركز في نوفمبر 2006، ويعتبر أول خدمة إنترنت من نوعها تلبى طلبا متزايدا على المعلومات عن تخفيض المخاطر السياسية أو غير التجارية المرتبطة بالاستثمار في البلدان النامية. ويعتبر هذا الموقع مصدرا للمعارف بالنسبة لجميع المستخدمين الذين يسعون إلى موازنة مخاطر الاستثمار - ابتداء من الشركات العاملة في البلدان

يتضمن المشروع خصخصة الشركة الاقتصادية العامة للتحكم الفني في السيارات. وهي شركة عامة أنشأتها وزارة النقل سنة 2001 لتقديم خدمات الفحص الإجمالي للسيارات في كافة أنحاء الجزائر. وقد تملك المستثمر حصة أغلبية في مؤسسة المشروع في عام 2007 وبدأ يدخل المعايير الدولية لسلامة السيارات وأنظمة فحص من أحدث طراز. وتوافق مساندة الوكالة لهذا المشروع مع استراتيجية البنك الدولي الخاصة بممارسة أنشطة الأعمال في قطاع النقل.

توضح مشروعات من هذا النوع الدور القوي الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص ليس في تقديم الخدمات الضرورية وحسب وإنما أيضا في خلق فرص العمل وتوفير الخبرة.

وقد بدأ التمويل الإسلامي يبرز باعتباره جزءاً سريع النمو من القطاع المالي في العالم الإسلامي، وبدأ ينتشر حيثما توجد جالية إسلامية كبيرة، وفي هذه السنة المالية، كيفت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار الضمان الذي تقدمه للاستثمارات لتغطية هيكل تمويل مشروع يتمشى مع أحكام الشريعة الإسلامية وأصدرت أول تغطية ضمانية متوائمة مع الشريعة الإسلامية.

وتمثل مساندة المستثمرين من المنطقة بضمانات للاستثمارات خارج المنطقة أولوية أخرى للوكالة، فقد حصلت شركات من مصر ولبنان والمملكة العربية السعودية وتونس والإمارات العربية المتحدة على ضمانات من الوكالة لاستثمارات في بلدان نامية أخرى.

ففي عام 2006، على سبيل المثال، أصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تغطية بلغت قيمتها 78 مليون دولار لمستثمر مصري هو شركة أوراسكوم تليكوم، تغطي استثمارها في أسهم مشروع للاتصالات السلكية واللاسلكية في بنغلاديش. ويتضمن المشروع تملك وتشغيل وصيانة شبكة تليفونات محمولة وطنية تستند إلى تكنولوجيا النظام العالمي لاتصالات المحمول GSM. ومنذ بدء التشغيل، طورت شركة أوراسكوم الشبكة، ونفذت بسرعة مرافق بنية أساسية جديدة، وأنشأت شبكة توزيع، وتقدم خدمات محمول عالية الجودة بأسعار تنافسية، وعن طريق مساندة هذا المشروع، تساعد الوكالة حكومة بنغلاديش على معالجة النقص الحاد في

المتقدمة والنامية وحتى مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، التي قد لا تتوفر لديها موارد إدارة المخاطر المتاحة للشركات الأكبر حجماً.

تساند خدمات المعلومات التي تقدمها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار على شبكة الإنترنت برنامج عمل المعرفة والتعلم الشامل الخاص بمجموعة البنك الدولي عن طريق تقديم البحوث، وتشجيع التعلم، وتقاسم المعلومات عن الاستثمار الأجنبي المباشر والتأمين ضد المخاطر السياسية.

باعتبار الوكالة الدولية لضمان الاستثمار هيئة إنمائية، فإن هدفها هو تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر على التوجه إلى البلدان التي تكون في أمس الحاجة إليه، وتمثل إحدى الخطوات الأولى في التأكد من أن المستثمرين يعرفون عن فرص الاستثمار وأوضاع ممارسة أنشطة الأعمال في البلدان النامية، لتلبية هذه الحاجة، تستضيف الوكالة موقع (www.fdi.net) وهو مدخل إنترنت مركز على المستثمرين يخدم حوالي 25,000 مستخدم مسجل. ويجمع هذا الموقع موارد الشركات والقطاع العام مع تحليلات مجموعة البنك الدولي لتزويد المستخدمين بنقطة دخول واحدة للاطلاع على النطاق الكامل للمعلومات اللازمة لاتخاذ قرار بشأن الاستثمار في بلد أجنبي. كما أن الوكالة هي المقدم الرئيسي لمحتوى المعلومات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر لمدخل بوابة التنمية.

مجموعة البنك الدولي من شأنه أن يكمل رسالة وأنشطة المؤسسة عن طريق تقديم خدمات تخفيض المخاطر، وليس التمويل المباشر، للمشروعات.

واليوم، تسهم الوكالة في تحقيق رسالة مجموعة البنك وهي تخفيف حدة الفقر عن طريق التركيز على مهمة حاسمة الأهمية: تشجيع الاستثمارات في الأسواق الناشئة التي لا تحصل على خدمات كافية وردع الإجراءات الضارة التي يمكن أن تؤثر سلباً على نجاح المشروع.

إضافة إلى ذلك، تدمج خدمات ترويج الاستثمار التي تقدمها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في برنامج الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي، مما يتيح لمجموعة البنك الدولي مساعدة البلدان على إعداد الإطار السليم للاستثمار ثم تسويق البيئة المحسنة من منصة واحدة.

وتطلعاً إلى المستقبل، ستواصل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار مساندة التفويض الفريد الممنوح لها والاعتماد على خبرتها المتميزة الخاصة لابتكار وإيجاد أفضل الحلول الممكنة للتحديات العالمية الرئيسية التي يواجهها المتعاملون معها.

التحديات العالمية في المستقبل

قبل عشرين سنة، تصور مؤسسو الوكالة الدولية لضمان الاستثمار كياناً ضمن

للاتصال	
Yukiko Omura	نائب الرئيس التنفيذي
James P. Bond, jbond@worldbank.org	رئيس خبراء العمليات
Edith Quintrell equintrell@worldbank.org	مدير إدارة العمليات
Peter D. Cleary pcleary@worldbank.org	المدير والمستشار القانوني العام للشؤون القانونية والمطالبات
Kevin Lu klu@worldbank.org	القائم بأعمال رئيس الخبراء الماليين ومدير إدارة التمويل وإدارة المخاطر
Frank J. Lysy flysy@worldbank.org	رئيس الخبراء الاقتصاديين ومدير إدارة الاقتصاديات والسياسة
Moina Varkie mvarkie@worldbank.org	مدير إدارة التواصل الخارجي والشركاء
الضمانات	
Nabil Fawaz nfawaz@worldbank.org	الصناعات الزراعية والصناعات التحويلية والخدمات
Ileana Boza iboza@worldbank.org	القطاع المالي
Elena P. Palei epalei@worldbank.org	البنية الأساسية
Mamadou Barry mbarry2@worldbank.org	البتترول والغاز والتعدين
Marc Roex mroex@worldbank.org	إعادة التأمين
Hal G. Boshier hboshier@worldbank.org	برنامج الاستثمارات الصغيرة
الاستفسارات بشأن أنشطة الأعمال	
Michael Durr migainquiry@worldbank.org	

الصور
Ame Hoel, Ray Witlin, Michael Foley, Simone McCourtie, Deborah Campos, Michael Foley, Curt Carnemark (World Bank Group) and Photodisk

رسالة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر على التوجه إلى
البلدان النامية لمساندة النمو الاقتصادي. وتخفيض أعداد
الفقراء. وتحسين حياة الناس.

www.miga.org

World Bank Group
Multilateral Investment Guarantee Agency
H Street, NW 1818
Washington, DC 20433 USA

t. 202.458.2538
f. 202.522.0316